أهم المؤشرات الاقتصادية للتفاوت الإقليمى فى موريتانيا

عبدوتى ولد عال ولد محمد أحمد*

تمهيد

« تجمع الدارسات المختصة عن العالم الثالث على إبراز ملاحظة تدعو إلى القلق ؛ ذلك أن عمليات إنماء الدخل القومى على سرعتها وإيجابيتها ليست مصحوبة (دائمًا) بتحسن عامٍّ فى مستويات المعيشة ، أو بإنقاصٍ متدرجٍ للاختلافات الكثيرة ، ولكنها تؤدى بالأحرى إلى تعميق التناقضات الإقليمية والاجتماعية ، والنتيجة هى مزيدٌ من الغنى للأغنياء ، ومزيد من الفقر للفقراء »[1] .

وتعرف ظاهرة التفاوتات الإقليمية « بأنها عدم تناسب وقصورٌ فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى بعض الأقاليم مع تناميها فى الأقاليم الأخرى ، وهى بذلك تعبر عن الاختلاف فى معدلات التنمية بين النظام القومى ككل ، والنظام الإقليمى ، ويعنى ذلك أن الفوارق الإقليمية تحدث نتيجة لعدم وجود ديناميكية متناسقة بين مقررات العملية الاقتصادية والاجتماعية داخل الحيِّز المكانى للمجتمع »[2] .

---

* جامعة نواكشوت - قسم الجغرافيا .

(مجلة البحوث والدراسات العربية ، العدد ٢٩ ، يوليو ١٩٩٨ .ص ص ٣٠٥ - ٣٤٦) .

ولا تخلو أية دولة من بعض مظاهر التفاوت الإقليمى وإن كان هذا التفاوت يبدو صارخًا فى الدول النامية ، كما أن آثاره السلبية تبدو أكثر وضوحًا وخطورة فى هذه الدول ، كما أن الإجراءات التى اتخذتها هذه الدول مازالت عاجزةً تمامًا أمام هذه المشكلة ، ويمكن إجمالًا تلمُّسُ أربعة أسباب رئيسية يمكن من خلالها تفسير هذه الظاهرة ، وهى :

١- أسباب بشرية : وتتمثل فى عدم توزيع الأنشطة ، والاستثمارات ، والخدمات ، وعوامل التقدم التكنولوجى ، ورؤوس الأموال ، والمرافق ، وغيرها من عوامل التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، على جميع أقاليم الدولة بشكل متناسب وعادل .

٢- أسباب طبيعية : مثل توفر الموارد الطبيعية ، أو المناخ الملائم ، أو الموقع المثالى للإقليم (المنفتح على العالم الخارجى أو القريب من شبكات الحركة والنقل والأسواق ... إلخ) ، أو غير ذلك من الظروف الطبيعية المحفِّزة للنمو ، أو المثبِّطة له والمعوِّقة لعوامله كنُدْرة الموارد وعدم ملاءمة الظروف المناخية أو انعزال الموقع وصعوبة الوصول إليه ... إلخ .

٣- العامل الزمنى (التاريخى) : حيث يؤدى تزايد توطُّن المشروعات الإنتاجية فى الأقاليم الأوفر حظًّا مع الوقت إلى اكتساب هذه الأقاليم لقوة ذاتية ناتجة عن قوى التكتُّل والوفورات الخارجية مما يزيد من الفجوة بين هذه الأقاليم المحظوظة وبين بقيَّة الأقاليم ، وتتسع الفجوة مع مرور الزمن إذا لم تتخذ إجراءات كافية لمواجهة هذه المشكلة .

٤- الاستقطاب : تؤدى زيادة النشاط الاقتصادى فى الأقاليم المتقدمة والميزات التوطنية الناتجة عن ذلك إلى أن تصبحَ هذه الأقاليم مناطقَ جذب للقوى العاملة ولرؤوس الأموال من الأقاليم المتخلفة . وبذلك فإنه بدلًا من أن تلعب هذه الأقاليم دورا فى تنمية الأقاليم المحيطة بها ، فإنها على العكس تسلُبها مقومات التنمية المتبقية فيها .

ومن الطبيعى أن تكون هناك فوارقَ بين الأقاليم ؛ نظرًا لحجم وطبيعة موارد كل منها ، ونظرًا لأن نقطة البداية ليست واحدة لكل الأقاليم ، ولكن ليست كل الفوارق مُبرَّرةً ؛ حيث إن تلك الفوارق التى تخلقها السياسات البشريَّة ، والتى بالإمكان التحكمُ فيها مثل الفوارق فى توزيع الخدمات والبنية الأساسية والاستثمارات ، وكذلك نتائج التمييز القطاعى ، لابد من الحد منها قدر الإمكان « فكما أن العدالة الاجتماعية لاتعنى المساواةَ المطلقة التنميطية ، بل العدل فى تكافؤ الفُرَص بين الأفراد ، فكذلك لا تعنى العدالةُ المكانية تسويةَ كل بقعة فى الدولة بمثيلاتها ، وإنما المقصود تكافؤ الفرص بين الأقاليم حتى ينمو كلٌّ منها بحسب مواهبه الجغرافية الكامنة ، وإمكانياته الطبيعية ، بعيدا عن ضغوط الاندفاع التاريخى أو القصور الذاتى أو المواقع والمزايا التراكمية المكتسبة »[٣] .

ولابد من الاعتراف بأن محدودية الموارد فى دول العالم الثالث قد تبرر توطين بعض المشروعات وتركيزها فى مناطق معينةٍ دون غيرها لأسباب تتصل بتعظيم العائد الذى يتم استخدامه كرأسمال جديد لتمويل التنمية ، إلا أن هذه الحالة يجب أن تكون الاستثناء لا القاعدة ؛ لأن الأصل هو تحقيق العدالة فى

توزيع فرص التنمية بين الأقاليم ، كما أن النتائج بعيدة المدى لسياسات التركيز الاستثمارى تكون لها فى الغالب نتائجُ وخيمة ؛ فقد تبين أن تركيز التنمية فى إقليم واحد أو إقليمين وإهمالَ بقية الأقاليم إنما يخلق وضعًا أشبه « بقلب نابض وسط أطراف مشلولة »[٤] ويصبح على تلك الأقاليم المنمّاة أن تتحمل نتائج شلل الأطراف المحيطة باستقبال هجرة كثيفة من محيطها المتخلف تزيد من الضغط على إمكانيات هذه الأقاليم المنماة وتفرغ فى الوقت نفسه الأقاليم (الأطراف) من مقومات التنمية بها وخاصة مواردها البشرية العاملة ، كما أن تجارب العديد من الدول أظهرت النتائج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الوخيمة للغبن الذى طالما مورِس ضد الأقاليم المسحوقة ، واتضح أن التركيز التنموىَّ (اللاإقليمية) لم يكن فى حقيقة الأمر « إلا نظام الطبقات استُلقِى على الأرض »[٥] حسب التعبير البليغ للجغرافى الشهير الدكتور جمال حمدان .

ففى موريتانيا لم توفَّق مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى توزيع استثماراتها بصورة متوازنة على الحيِّز الموريتانى ، ولعل ذلك راجع إلى أن « معظم التنظير والتخطيط الإنمائى قد صاغه الاقتصاديون الذين يتركز إهتمامهم الرئيسى فى القضايا الاقتصادية المجردة دون اعتبار لتأثيرها على السكان والمكان »[٦] ، وحتى بعد بروز المشكلات الناجمة عن عدم التوازن فى مستويات التنمية بين الأقاليم لم يحاولِ الاقتصاديون المشرفون على التخطيط بذلَ جهود جادَّة لإعادة التوازن المكانى إذ إن معظمهم كان يعتقد « أن التوازن فى سبيله للحدوث وأن الفروق فى الدخول والأسعار ومستويات الإنفاق بين الأقاليم أو

المناطق المختلفة – سوف يتلاشى فى الأجل الطويل نظرًا لميل قوى السوق إلى التوازن »[٧] ، ولكن التجربة أثبتت أن العامل الزمنى يزيد من الفوارق الإقليمية ولا ينقصها ، حيث تعمل الوفورات الخارجية الناتجة عن قوى التكتل إلى زيادة التركز لقوى التنمية فى المناطق المنمّاة دون غيرها مع ما يتبع ذلك – من تحرُّك للسكان ورؤوس الأموال على حساب الأقاليم الفقيرة .

وقد عانت مسيرة التنمية فى موريتانيا من المشكلات الناجمة عن تركيز التنمية على المستوى المكانى ؛ حيث انقسم المجال الموريتانى إلى (أقاليم محظوظة) و (أقاليم مسحوقةٍ) بسبب التمييز الصارخ فى توزيع الاستثمارات الحكومية ، ولم يكن التمييز موجّهًا لأقاليم لذاتها بقدر ما كان موجّهًا (للقطاع الريفى) الذى تعتمد عليه هذه الأقاليمُ حيث خُصِّصت معظم الاستثمارات المخَطَّطة للقطاع الصناعى وخصوصًا الاستخراجى منه ، انظر الجدول رقم (١) . وهكذا كانت معظم الاستثمارات فى القطاعات الصناعية والخدمية وحتى البنية الأساسية مركَّزة فى الأقاليم (المحظوظة) نظرًا لطابع اقتصادها التعدينى (ترس زمور ، اينشيرى) – مؤقَّتًا – أو المرتبط بالتعدين (داخلة نواذيبو) أو الخدمى (نواكشوط) فى حين أهملت بقية الأقاليم لأن اقتصادها يعتمد على القطاع الريفى .

جدول رقم (١) الاستثمارات المخططة والمنفذة فى الخطط الاقتصادية حسب القطاعات (بالمليون أوقية)

نسبة القطاعات من الاستثمارات المخططة والمنفذة	المخطط الأول ١٩٦٣ - ١٩٦٦		المخطط الثانى ١٩٧٠ - ١٩٧٣		المخطط الثالث ١٩٧٦ - ١٩٨٠		المخطط الرابع ١٩٨١ - ١٩٨٥		برنامج التقويم الاقتصادى والمالى ١٩٨٥ - ١٩٨٨		برنامج الدعم الفنى ١٩٨٩ - ١٩٩١		البرامج السنوية ١٩٩٢ - ١٩٩٤	
	٥٥٥ مليون أوقية		٩٤٢٧ مليون أوقية		٤١٧٨٣ مليون		٨٩٢٥٠ مليون		٥٥٠٠٠ مليون		٤٥٠٠٠ مليون		٥٥٠٠٠ مليون**	
	المخطط	المنفذ	المخطط	المنفذ	المخطط	المنفذ	المخطط	المنفذ	المخطط	المنفذ	المخطط	المنفذ	المخطط**	المنفذ**
	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪
القطاع الريفى	٨,٦	٤٥,٧	١٣,٩	٣٨,٤	١٤,٣	٥٤,٢	٢١,٦	٣٦	٣٥,٣	٣٤,٧	٣٤,٣	٥٦,٧	٢٠,٣	٧٨
الصناعة والتعدين	٣٣,٨	١٢٣,٢	٣٤,٤	٨٨,٣	٣٢,٧	٥٦,٢	٤١,٧	٤٩	(٣)٢٥,١	٣٤,٥	٢٧,٤	٩٣,١	٤٤,٨	٧٥,٦
التشييد والبناء	–	–	٠,٢	٦,١	٤,٩	٩٨,٩	–	–	–	–	–	–	–	–
الكهرباء والماء والغاز	١٥,١	٤١	٦,٦	٤٨,٦	٣,٤	٩٤,٩	–	–	–	–	–	–	–	–
النقل والتخزين والمواصلات	١٣,٧	١٢٧,٧	٢٦	٦٨,٥	٢٩,٢	١٢١,٦	٢٢,١	٤٠	(٣)٢٧,١	١٩,٥	(٣)٢٥,١	٥٢,١	١٩,١	٥٦,١
التجارة والخدمات	٢,٣	١٩٧	١,٥	–	٠,٤	٣٣,٢	–	–	–	–	–	–	–	–
الصحة والتعليم	٦,١	١١٢	٩	١٩	٩,٨	٥٥,١	١١,٦	٢٨	٧,٤	(٣)١١	١٠,١	٣٣,٨	١٣,١	٤٣,٨
القطاعات الأخرى	٢٠,٤	٧٧	٨,٤	٠,٨	٤,٨	٤٩,٩	١٠	–	٥	(٣)١١	٣,١	٧٧,٨	٢,٧	٨٠
المجموع	١٠٠	١٢٢	١٠٠	٥٨,٦	١٠٠	٧٨,١	١٠٠	(٢)٤٢	١٠٠	–	١٠٠	٦٣	١٠٠	٧٠

المصدر : ١ – محمد بن أحمد سالم ، الاقتصاد الموريتانى ثلاثون سنة من الجهود التنموية ، النتائج والآفاق ، نواكشوط ، ١٩٩٢ .

٢ – الصوفى ولد الشيباني ، سياسات الإصلاح الاقتصادى فى موريتانيا ، بحث ماجستير ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

(١) تشمل الصيد البحرى ، المعادن ، الصناعة ، الطاقة . (٢) تشمل الطرق والموانى ومواورد الشرب المدنية . (٣) يشمل الموارد البشرية والقطاعات الأخرى .

(٤) الاستصلاح الزراعى ويشمل البنى التحتية ، الإسكان ، المياه الحضرية ، الإعلام والمواصلات .

(–) غير متوفر أو متضمن فى بنود أخرى .

** هذه النسب قام الباحث بحسابها اعتمادا على البيانات الخام الواردة فى : O.N.S. ELEMENTS DE CONJONCTURE MARS, 1995 , NO 7, P: 21

ويهدف الباحث هنا إلى تتبع أهم مظاهر **التفاوتات الاقتصادية** بين الأقاليم الموريتانية ، والتى كانت نتيجة لسياسات التركيز الاستثمارى التى انتهجتها خِطط التنمية الاقتصادية المتعاقبة فى موريتانيا ؛ حيث ركَّزت هذه الخِطط من الناحية القطاعية – على القطاعين الثانى والثالث فى حين تم إهمال القطاع الأول ، ومن ناحية أخرى تأثرت الأقاليم الريفية – وبصورة مباشرة – بالنتائج السلبية للجفاف والتصحُّر ؛ مما أصاب مواردها وهياكلها الاقتصادية فى الصميم ، ويمكننا أيضًا فى هذا الإطار أن نشير إلى أنه فى الاقتصاد غير مخطط (مكانيًا) كان من الطبيعى ميل الأنشطة الاقتصادية والاستثمارات والمشروعات الخاصة والحكومية – مع الزمن – إلى التركز فى مناطق معينةٍ دون غيرها ، وقد أدى توفُّر البنية الأساسية والمرافق والخدمات فى الأقاليم الصناعية والخدمية دون الريفية – إلى توطُّن هذه الأنشطة والاستثمارات والمشروعات بها أكثر من غيرها . وأخيرًا لابد من التسليم بأن من طبيعة القطاعات الريفيَّة أن معدل نموها أبطأ من القطاعات الصناعية والخدمية ، ولا شك فى أن ذلك يؤثر على تطور العملية التنموية بها .

وتتناول هذه الورقة أربعةَ موضوعات أساسية هى : التفاوت فى المؤشرات الخاصة بالعمالة ، والفوارق فى مجال التركيب القطاعى للاقتصاديات الإقليمية ، والتوطن الصناعى الإقليمى ، وأخير التفاوت فى مجال شبكات الطرق البَريَّة .

أولا : التفاوت الإقليمى فى القوى العاملة

« عادةً ما يستخدم اصطلاح (السكان Population) أو القاعدة

السكانية ليشير إلى الإنسان كمورد اقتصادى، بينما يستخدم اصطلاح (القوة البشرية Human Force) ليشير إلى السكان كعنصر إنتاجى، كما يستخدم اصطلاح (القوة العاملة Labor Force) إلى الإنسان كمدخل إنتاجى»[٨].

من التحديد السابق يتضح أن جميع السكان يشكلون موردًا اقتصاديًا قابلًا للاستفادة منه فى دفع عجلة التنمية، إلا أن السكان النشطين إقتصاديًا[٩] هم وحدهم الذين يشكلون عناصر مستعدة للدخول فى مجال الإنتاج؛ فالأطفال مازالوا فى مرحلة الإعداد عقليًا وبدنيًا ليكونوا عناصر فاعلة فى هذا الميدان، أما العَجَزة فلم يعد باستطاعتهم تحمل تبِعات العمل، وآن لهم أن يرتاحوا من وعْثائه.

وسيحاول الباحث فيما يلى الحديث عن توزيع القوى البشرية (السكان النشطين اقتصاديًا) بإيجاز، ثم يتم التركيز فيما بعد على القوى العاملة الفعلية.

١- السكان النشطون اقتصاديًا:

يوضح الشكل رقم (١) التوزيع القطاعى للسكان النشطين اقتصاديا (١٠ سنوات فأكثر) على مستوى الدولة ككل، كما توضح الخريطة رقم (١) التوزيع الإقليمى للسكان النشطين اقتصاديًا.

ليكونو عناصر فاعلة فى هذا الميدان ، أما العجزة فلم يعد باستطاعتهم تحمل تبعات العمل وان لهم أن يرتاحوا من وعثائه .

وسيحاول الباحث فيما يلى الحديث عن توزيع القوى البشـــرية (الســكان النشــطين اقتصاديا) بإيجاز ، ثم يتم التركيز فيما بعد على القوى العاملة الفعلية .

١- السكان النشطين اقتصاديا :

يوضح الشكل رقم (١) التوزيع القطاعي للسكان النشطين إقتصاديا (١٠سنوات فأكثر) على مستوي الدولة ككل ، كما توضح الخريطة رقم (١) التوزيع الاقليمى للسكان النشـــطين اقتصاديا

شكل رقم (١)

السكان النشطون اقتصاديا والتركيب القطاعى للعمالة الفعلية تعداد (١٩٩٨)

٢- القوى العاملة الفعلية :

يتأثر توزيع القوى العاملة على أقاليم الدولة بعدة مؤثرات من أهمها : عدد السكان فى الولاية ، وطبيعة الهيكل الإنتاجى بها ، من حيث تنوعه وتخصصه ، ومِنْ حيث حجم طلبه على العمالة وقدرته على استيعابها (إذ يلاحظ أن القطاع الريفى أكبر قدرة على امتصاص الأيدى العاملة من القطاعات الحديثة وإن كانت متوسطات الأجور أخفض بكثير فى القطاع الريفى من هذه القطاعات) ، كما يلاحظ من الجدول (٢) أنه كلما زادت نسبة السكان النشطين اقتصاديًا قلت قدرة الاقتصاديات الإقليمية على توفير فرص العمل الكافية لتشغيلهم ، وبالتالى تزيد البطالة تبعًا لذلك .

ويوضح (معدل الاستخدام البشرى) العلاقة بين القوى العاملة الفعلية وبين عدد السكان الإجمالى وهو بذلك يعطى مؤشرًا دقيقًا لحجم الإعالة الحقيقية حيث إن القوى العاملة الفعلية - أى من هم فى سن العمل ولهم أعمال يمارسونها - هى التى تقوم بإعالة بقية السكان : من الصغار تحت سن العمل ، والكبار فوق سن العمل ، وكذلك من هم فى سن العمل ولايرغبون فيه ، أو من هم فى سن العمل ويرغبون فيه ولكنهم لايجدون فرص عمل . وكلما زاد معدل الاستخدام البشرى قَلَّ عبء الإعالة وازدادت القيمة الفعلية لدخل العامل وبالتالى تحسنت مستويات المعيشة ، انظرالخريطة رقم(٢) .

وكما سبق يبلغ معدل الاستخدام البشرى على مستوى الدولة (٢٣,٦٪) وتوجد ست ولايات تقع فوق المتوسط الوطنى فى حين تقع الولايات الباقية

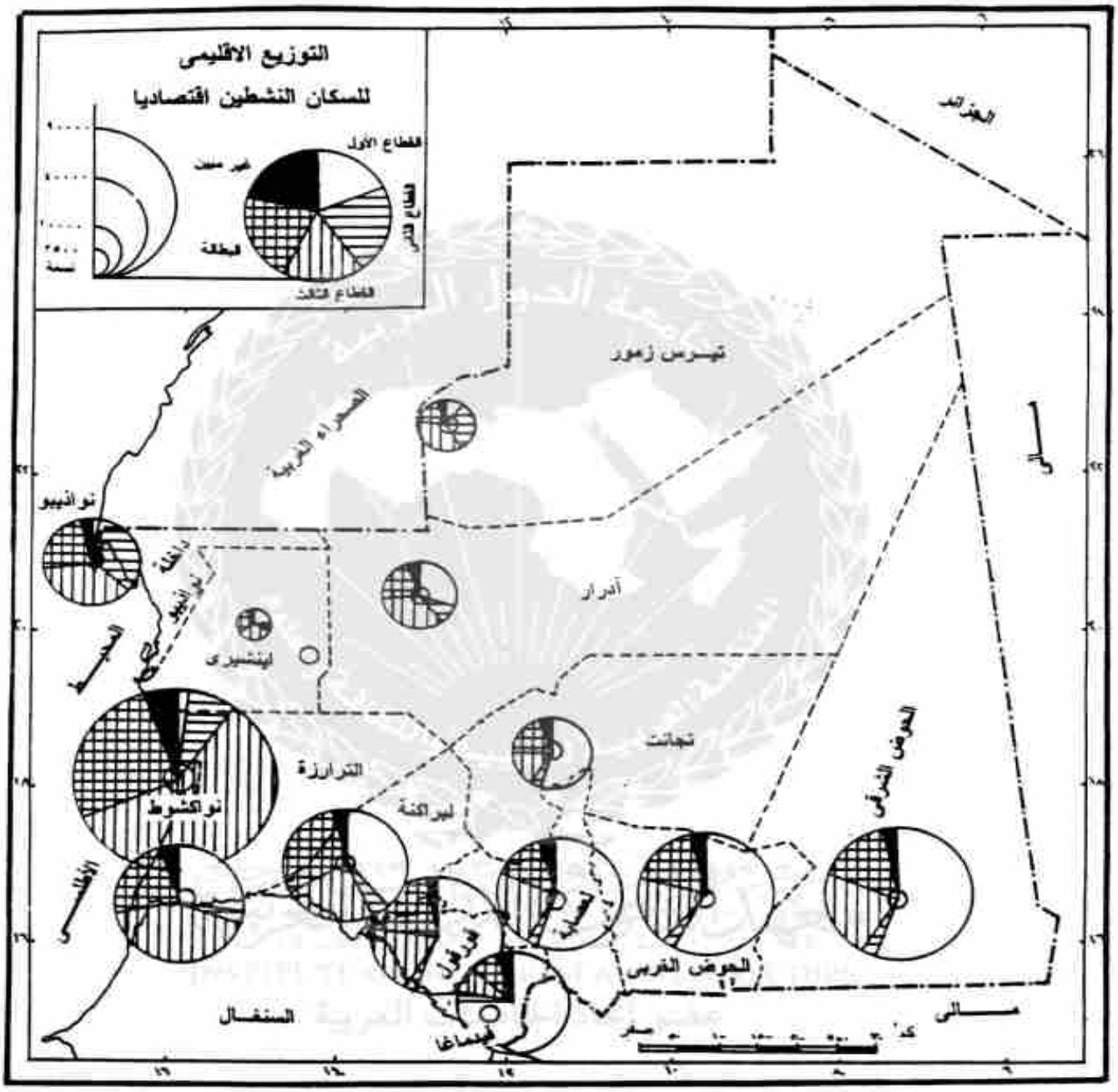

الخريطة رقم (١)

التوزيع الإقليمى للسكان النشطين اقتصاديا

تحت هذا المتوسط، ويمكن تصنيف الولايات الموريتانية حسب معدل الاستخدام البشرى إلى المجموعات التالية :

– **ولايات تتخفض فيها نسبة الإعالة :** إذ تتراوح فيها نسبة الاستخدام البشرى بين (٣٣,٢ و ٢٧,٢) وتضم ولايات : نواذيبو، قيدماغا، الحوض الغربى . ويمكن تفسير ذلك بتنوع الأنشطة فى نواذيبو، مما يوفر فرص عمل هامة فى مدينة تساعدها عُزْلتها عن بقية أقاليم الدولة على الحد من معدلات الهجرة إليها، أما ولايتى قيدماغا والحوض الغربى فإن ظروفهما ملائمة للأنشطة الريفية ذات الطلب الكبير على العمالة من الجنسين، ومن مختلف الأعمار .

– **ولايات فيها نسبة إعالة متوسطة :** ويتراوح فيها معدل الاستخدام البشرى بين (٢٧,٢– ٢١,١) وتضم ولايات : الحوض الشرقى، لعصابة، تيرس زمور، تجانت، قورقول، نواكشوط، ففى نواكشوط أثَّرت الهجرة الكثيفة على معدل الاستخدام البشرى سلبًا، كما أن اقتصار اقتصاد تيرس زمور على قطاع المناجم حدَّ من حجم الطلب على العمالة، أما بقية الولايات فأثَّر حجمها العددى الكبير على الحد من قدرة القطاع الريفى على امتصاص العمالة بها .

– **ولايات ترتفع فيها نسبة الإعالة :** ويتراوح فيها معدل الاستخدام البشرى بين (٢١,١ ، ١٥,٢) وتضم ولايات : الترارزة، آدرار، لبراكنة، إينشيرى، ويظهر بوضوح أن حجم السكان بهذه الولايات يفوق إمكانياتها المستغلة حاليًا وبالتالى فهى تحتاج إلى تدخل عاجل لخلق فرص عمل جديدة

للرفع من مستويات المعيشة، والتخفيف من عبء الإعالة، والحد من أخطار الهجرة السكانية التى يمكن أن تخلقه - وقد خلقته - هذه الظروف.

ويوضح الجدول رقم (٢) التوزيع الإقليمى الخام لأهم مؤشرات القوى العاملة، كما يوضح الجدول رقم (٣) التوزيع النسبى لأهم تلك المؤشرات.

معهد البحوث والدراسات العربية
عضو اتحاد الجامعات العربية

الجدول رقم (٢)
التوزيع الإقليمى الخام لمؤشرات القوى العاملة تعداد (١٩٨٨)

البيان	السكان	القوى البشرية	القوى العاملة				البطالة	غير مبين
الولاية			القطاع الأول	القطاع الثانى	القطاع الثالث	المجموع		
الحوض الشرقى	٢١٢٢٠٣	٦٩٠٣٣	٣٧٢١٢	٢١٥٧	١٥٧٥٠	٥٥١٣٧	١٢٠٩٣	١٨٠٣
الحوض الغربى	١٥٩٢٩٦	٥٧٣١٢	٣٣٦٧	١٣٦٨	١٠٢٧٢	٤٥٣١٦	١٠٥٧٥	١٤٢١
لعصابة	١٦٧١٢٣	٥٣٥١٣	٢٩٦١١	١٢١٣	١٢٤٦٨	٤٣٢٩٢	٧٨٢٥	١٤٩٦
قورقول	١٨٤٣٥٩	٥٣٣١٠	٣١٤٦٠	١١٣٥	٨٧١٨	٤١٣١٣	١٠٢٥٤	١٧٤٣
لبراكة	١٩٢١٥٧	٤٩٠٤٨	٢٠٦٣٠	١٧٧٥	١١٢٦٩	٣٣٦٧٤	١٣٥٦٠	١٨١٤
الترارزة	٢٠٢٥٩٦	٥٤٦٥١	١٥٠٤٣	١٩٨٦	٢٢٩٤٣	٣٩٩٧٢	١١٩٦٤	٢٧١٥
آدرار	٦١٠٤٣	١٧٤٩٧	٥٩٥٩	١٥١٢	٤٥٦٩	١٢٠٤٠	٤٦٤٢	٨١١
داخلة نواذيبو	٦٣٠٣٠	٢٨٤٦٣	٥١٩	٩٩٦٢	١٠٤٨٠	٢٠٩٦١	٦٣٣١	١١٧١
تجانت	٦٤٩٠٨	١٩٩٣٢	١١١٠٨	٨٨٠	٢٩٩٠	١٤٩٧٨	٤٠٤٥	٩٠٩
قيدماغا	١١٦٤٨٦	٤١٣٢٤	٣١٢٣٩	٥٧٦	٤٤٩١	٣٩٣٠٩	٣٥٩٥	١٤٥٠
تيرس زمور	٣٣١٧٤	١٠٩٥٥	١٢٢٩	٣٣٣٧	٣٩٣٤	٨٥٠٠	٢١٤٦	٣١٥
اينشيرى	١٤٦١٣	٣٧٠٥	٩٠٣	٣٣٧	١١٤٧	٢٣٧٨	١٢٤٩	٦٩
نواكشوط	٣٩٣٣٢٥	١٢٧٠٧٧	٢٣٠٧	١٠٢٣١	٧٣٩٧٤	٨٦٥٢٢	٣٣٢٩١	٧٢٥٣
موريتانيا	١٨٦٤٢٣٦	٥٨٥٨٠٩	٢٢٠٩٠٣	٣٦٤٩٤	١٨٢٩٧٥	٤٤٠٣٧٢	١٢٢٤٧٠	٢٢٩٦٧

- SOURCE : RECENSEMENT (1988), VOLUME I, TABLEAU 9.

قام البحث بتجميع الفروع داخل القطاعات على النحو التالى :

القطاع الأول : (الزراعة ، التنمية الحيوانية ، أعمال زراعية أخرى ، الصيد ، الغابات) . القطاع الثانى : (الصيد البحرى ، الصناعة المنجمية ، الصناعات التحويلية ، البناء والأشغال العامة) . القطاع الثالث : المياة والغاز والكهرباء ، التجارة ، النقل والمواصلات ، البنوك والتأمين ، والإدارة والمصالح الأخرى .

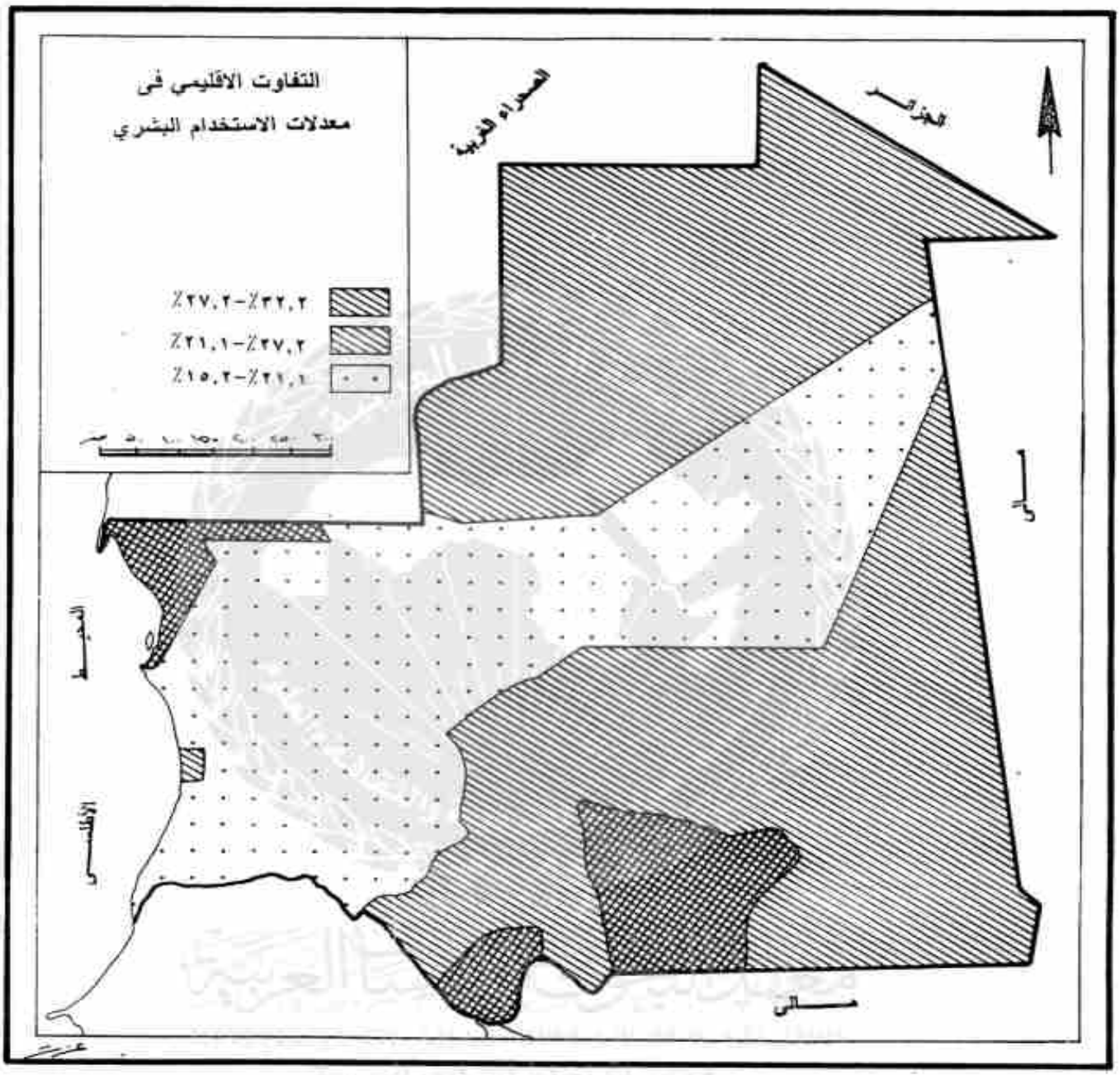

الخريطة رقم (٢) التفاوت الإقليمى فى معدلات الاستخدام البشرى

الجدول رقم (٣)
التوزيع الإقليمى النسبى لمؤشرات القوى العاملة (تعداد ١٩٨٨)

البيان	السكان	القوى البشرية	القوى العاملة				البطالة	معدل الاستخدام*	الترتيب
الولاية	٪	٪	القطاع الأول ٪	القطاع الثانى ٪	القطاع الثالث ٪	المجموع ٪	٪	٪	
الحوض الشرقى	١١,٤	١١,٨	١٦,٨	٦	٨,٦	١٢,٥	٩,٩	٢٦	٤
الحوض الغربى	٨,٥	٩,٨	١٤,٢	٣,٧	٥,٦	١٠,٣	٨,٦	٢٨,٤	٣
لعصابة	٩	٩,١	١٣,٤	٣,٣	٦,٨	٩,٨	٧	٢٥,٩	٥
قورقول	١٠	٩,١	١٤,٣	٣,١	٤,٧	٩,٤	٨,٤	٢٢,٤	٨
لبراكنة	١٠,٣	٨,٤	٩,٣	٤,٨	٦,٤	٧,٧	١١	١٧,٥	١٢
الوازرة	١٠,٨	٩,٣	٧	٥,٤	١٢,٥	٩,١	١٠	١٩,٧	١٠
آدرار	٣,٣	٣	٢,٧	٤,٢	٢,٤	٢,٧	٣,٨	١٩,٧	١٠
داخلة نواذيبو	٣,٤	٤,٨	٠,٢	٢٧	٥,٧	٤,٨	٥,٢	٣٣,٢	١
تجانت	٣,٥	٣,٤	٥	٢,٤	١,٧	٣,٤	٣,٣	٢٣,١	٧
قيدماغا	٦,٢	٧,١	١٤,١	١,٨	٢,٤	٨,٢	٢,٩	٣١,٢	٢
كوس زمور	١,٧	١,٩	٠,٦	٩,٤	٢,٢	٢	١,٨	٢٥,٦	٦
اينشيرى	٠,٨	٠,٦	٠,٤	٠,٩	٠,٦	٠,٥	١,١	١٦,٣	١٣
نواكشوط	٢١,١	٢١,٧	١	٢٨	٤٠,٤	١٩,٦	٢٧	٢٢	٩
موريتانيا	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪٢٣,٦	×

- قام الباحث بحساب نسب ومعدلات هذا الجدول اعتمادا على الجدول رقم (٢)

* معدل الاستخدام البشرى = (إجمالى القوى العاملة ÷ إجمالى عدد السكان) ×١٠٠ .

ثانيا : التركيب الهيكلى للاقتصاديات الإقليمية

من خلال التوزيع القطاعى يمكننا التعرف على التركيب الهيكلى لاقتصاد أى إقليم وأثره على مستوى النشاط الاقتصادى العام للإقليم مما قد يساعد على تقديم مقترحات لزيادة التخصص أو التنويع فى القطاعات الاقتصادية للوصول إلى التركيب الهيكلى (القطاعى) الأمثل داخل الإقليم، وفى هذاالمجال فإن مُعامل التخصُّص يعطى فكرة جيدة عن الخليط الصناعى (القطاعى) فى الإقليم مقارنًا بالخليط الصناعى على مستوى الدولة، وحدود هذا المُعامل هى (صفر، وواحد صحيح)، فإذا كان الإقليم محتويًا على خليط صناعى مطابق للخليط الصناعى فى الدولة فإن المُعامل سيكون صفرًا، أما إذا كان مختلفًا فإن المُعامل سيقترب من الواحد الصحيح كلما كان الاختلاف كبيرًا، وهكذا يتضح أن هذا العامل يعطى فكرةً واضحةً عن مدى انحراف الخليط الصناعى فى الإقليم عن الخليط الصناعى فى الدولة.

واعتمادًا على بيانات التركيب القطاعى للعِمالة ومعاملات التخصص الواردة فى الجدول رقم (٤) يمكن تصنيف الولايات الموريتانية إلى المجموعات التالية :

١ – الولايات الريفية (الزراعية الرعوية) :

يضم القطاع الريفى أنشطة : الزراعة، التنمية الحيوانية، أعمالٌ زراعيةٌ أخرى، الصيد التقليدى، الغابات.

وتغلب فى الولايات الريفية أنشطة هذا القطاع حيث تزيد نسبة العاملين فى هذا القطاع – القطاع الأول – فى كل هذه الولايات عن (٦٠٪) من مجموع العاملين فى الإقليم ، وتضم هذه المجموعة ولايات : قيدماغا ، قورقول ، الحوض الغربىّ ، تجانت ، لعصابة ، الحوض الشرقىّ ، ولبراكنة . حيث تتوافر بهذه الولايات ظروف مناخية وهيدروغرافية مواتية لقيام الأنشطة الريفية . ولكن نظرًا لنقص أسعار المنتجات الزراعية الخام يبدو من الضرورى تدعيم الأنشطة الصناعية ذات المُدخلات الريفية كالصناعات الغذائية (تعليب اللحوم ، الألبان ومشتقاتها ، المواد الغذائية النباتية) ، وكذلك صناعات المستلزمات الزراعية من أدوات و مدخلات زراعية ورعوية (كالأعلاف ، المحاريث ، ...إلخ) .

جدول رقم (٤)

التركيب الهيكلى للاقتصاديات الإقليمية (١٩٨٨)

البيان الولاية	العمالة فى القطاع الأول ٪	العمالة فى القطاع الثانى ٪	العمالة فى القطاع الثالث ٪	المجموع ٪	معامل التخصص*	الترتيب
الحوض الشرقى	٦٧,٥	٣,٩	٢٨,٦	١٠٠	٠,١٧٣	٩
الحوض الغربى	٧٤,٣	٣	٢٢,٧	١٠٠	٠,٢٤١	٦
العصابة	٦٨,٤	٢,٨	٢٨,٨	١٠٠	٠,١٨٢	٨
قورقول	٧٦,٢	٢,٧	٢١,١	١٠٠	٠,٢٦٠	٥
لواكتة	٦١,٣	٥,٣	٣٣,٥	١٠٠	٠,١١١	١٢
الترارزة	٣٧,٦	٥	٥٧,٤	١٠٠	٠,١٥٩	١٠
آدرار	٤٩,٤	١٢,٦	٣٨	١٠٠	٠,٠٤٣	١٣
نوذايبو	٢,٥	٤٧,٥	٥٠	١٠٠	٠,٤٧٧	١
تجانت	٧٤,١	٥,٩	٢٠	١٠٠	٠,٢٣٩	٧
قيدماغا	٨٦	١,٦	١٢,٤	١٠٠	٠,٣٥٨	٣
تيرس زمور	١٤,٤	٣٩,٣	٤٦,٣	١٠٠	٠,٣٥٨	٣
إينشرى	٣٧,٨	١٤,١	٤٨,١	١٠٠	٠,١٢٤	١١
نواكشوط	٢,٧	١١,٨	٨٥,٥	١٠٠	٠,٤٧٥	٢
موريتانيا	٥٠,٢	٨,٣	٤١,٥	١٠٠	صفر	×

* حساب معامل التخصص اعتمادا على الصيغة التالية :

$$\frac{eir}{Er} \quad \frac{ein}{En}$$

٢

(مع إهمال الإشارة فى حساب كل نسبة من نسب البسط) .

حيث :eir = عدد العمال فى القطاع (I) فى الإقليم . ER = عدد العمال فى كل القطاعات فى الإقليم .

ein = عدد العمال فى القطاع (I) فى الدولة . EN = عدد العمال فى كل القطاعات فى الدولة .

– قام الباحث بحساب جميع النسب فى الجدول وكذلك معامل التخصص اعتمادا على الجدول رقم (٢) .

٢ -الولايات الريفية- الخدمية :

وتضم الولايات التى يتوزع معظم العاملين فيها بين القطاعين : الأول والثالث وذلك بنسب متقاربة ، وتضم هذه المجموعة ولايتين هما : إينشيرى وآدرار ، ومن المهم ملاحظة أن الخليط الصناعى الوطنى يدخل ضمن هذه المجموعة إذ تعتبر موريتانيا دولةً زراعيةً خدميةً حيث يتوزع أكثر من (٩٠٪) من مجموع العاملين بالدولة بين هذين القطاعين فى حين لايعمل بالقطاع الصناعى سوى (٨,٣٪) من اجمالى العاملين وهى نسبة منخفضة جدًّا إذ تشير الأرقام إلى أن نسبة العاملين فى الصناعة فى الدول ذات الدخل المنخفض بلغت عام (١٩٧٩) ، نحو (١٤٪) من مجموع القوى العاملة فى هذه الدول[١٠] . لما سبق فمن الطبيعى أن لا يكون مُعامل التخصُّص فى هاتين الولايتين مختلفًا بصورة كبيرة عن المُعامل الوطنى .

٣- الولايات الخدمية :

وهى تلك الولايات التى تزيد فيها نسبة العاملين فى القطاع الخدمى عن (٥٠٪) من مجموع القوى العاملة ، وتضم ولايات : نواكشوط ، حيث تصل النسبة بها إلى (٨٥٪) ، والترارزة (٥٧,٤٪) .

وبما أن مدينة نواكشوط هى العاصمة فمن الطبيعىّ - فى الدول الناميةِ أن يتضخمَ فيها القطاعُ الخدمى ؛ حيث تتركز فيها معظم الخدمات ، ويكفى للدلالة على ذلك أن بها (٤٠٪) من مجموع العاملين فى الإدارة والمصالح

الحكومية ؛ مما يعكس حجم التركيز الخدمى فى نواكشوط . كما تصل نسبة العاملين بالقطاع التجارى فى نواكشوط (٣٧,٥٪) من مجموع العاملين بالقطاع التجارى بالدولة .

أما ولاية الترارزة فلأنها تشكل البوابة الرئيسية إلى أكبر شريك اقتصادى لموريتانيا من بين جيرانها جميعا - بعد الجزائر - وهو السنغال ، فقد أصبح القطاع التجارى نشطًا بها حيث تجاوز العاملون به فى هذه الولاية وحدها (١٦٪) من مجموع العاملين بالقطاع التجارى فى الدولة ككل ، ولابد من أن ذلك استتبعته زيادة فى قطاع الإدارت والمصالح الحكومية المنظِّمة له .

٤- الولايات الصناعية الخدمية :

وتضم هذه المجموعة الولايات التى يتوزع أغلب عمالها على القطاعين : الثانى والثالث ، وتضم هذه المجموعة ولايتين هما : داخلة نواذيبو ، وتيرس زمور ، وقد أدى موقع نواذيبو على رأس صخرية تشكل ميناءً طبيعيًا بالقرب من أهم المصائد الموريتانية ، إضافة إلى اتخاذ هذه المدينة ميناء لتصدير خامات الحديد - أدى كل ذلك - إلى أن تصبح هذه (المدينة - الولاية) منطقةً صناعيةً ناجحةً فتوطنت بها صناعات الصيد البحرى ، والصناعات الحديدية ، وتكرير البترول ، بالإضافة إلى مجموعةٍ من الصناعات الأخرى المكمِّلة مثل ورش صيانة بواخر الصيد ...الخ ، وقد أدت هذه الصناعات إلى ازدهار قطاع البناء والأشغال العامة فى الولاية ؛ مما زاد من نصيب القطاع الصناعى فى هذه الولاية حيث وصل إلى (٤٧,٥٪) من مجموع العمالة .

وتشبه ولاية تيرس زمور ولاية نواذيبو فى التركيب القطاعى ، وأن كان يلاحظ الارتفاع النسبى للعمالة فى القطاع الريفى (١٤,٤٪) حيث تتم فى الولاية تربية الابل ، ويرجع ارتفاع نسبة العاملين فى القطاع الصناعى فى الولاية (٣٩,٣٪) إلى الأنشطة التعدينية فى مناجم الحديد قرب الزويرات ، التى طالما اعتمد عليها الاقتصاد الموريتانى ، وقد أدت هذه الصناعة إلى إقامة مجموعةٍ من الخدمات الهامة فى الولاية كما ساهمت فى تنشيط التجارة مما رفع نسبة العاملين فى القطاع الخدمى إلى (٤٩,٣٪) .

لا غرابة – إذن – أن ارتفع مُعامل التخصص فى هاتين الولايتين بوضوح إذ أن الانحراف فى التركيب القطاعى فيهما عن التركيب الوطنى بادٍ للعيان ، لذلك ؛ يصل مُعامل التخصص فى تيرس إلى (٠,٣٥) ويرتفع إلى (٠,٤٨) فى داخلة نواذيبو .

ويوضح الشكل رقم (٢) التركيب القطاعى للاقتصاديات الإقليمية اعتمادًا على العمالة كأساس مقارنة .

ثالثا : التوطن الصناعى الإقليمى

يُعَرَّف مُعامل التوطُّن بأنه : « ذلك المُعامل الذى يقيس الأهمية النسبية لنشاط إقليمى معين مقارَنة بأهمية هذا الإقليم النسبية فى الدولة »[١١] ، ويفيد هذا المُعامل فى دراسة مدى العدالة فى توزيع الأنشطة الاقتصادية على الأقاليم المختلفة ، فإذا كان الإقليم يحظَى بنصيبه العادل من نشاط معين فإن مُعامل التوطُّن يكون (واحد صحيح) ، أما إذا كان مُعامل التوطن أقل من الواحد

الصحيح فإن ذلك يعنى أن الإقليم لا يحظَى بنصيبه العادل من هذا النشاط، أما إذا زاد المُعامل عن (الواحد) فإن ذلك يعنى أن الإقليم يحظَى بنصيب أكبر من نصيبه العادل من النشاط المذكور، أيضا يفيد هذا المُعامل فى إلقاء الضوء على الميزات التوطُّنية المتوفِّرة فى الأقاليم المختلفة لكل قطاع؛ مما يعين على التخطيط السليم لتوزيع الأنشطة إقليميًا. وفيما يلى دراسة موجزة **لمعاملات التوطُّن** لكل قطاع على حدة فى كل أقاليم الدولة.

١ - توطُّن القطاع الأول:

بالنظر إلى الجدول رقم (٣) يمكن تصنيف الولايات (الأقاليم) حسب معاملات التوطُّن للقطاع الأول إلى ثلاث مجموعات هى:

- **مجموعة بها توطُّن كثيف للقطاع الأول:** ويتراوح المُعامل فى هذه المجموعة بين (١,١٧- ١,٢٤) وتضم هذه المجموعة ولايات: كيدماغا، قورقول، تجانت، الحوض الغربى، لعصابة، الحوض الشرقى. ويطلق على هذه المجموعة صفةُ الولايات الزراعية الرعوية نظرًا لتوفُّر بيئة مناسبة للرعى والزراعة.

- **مجموعة بها توطُّن متوسط:** ويتراوح فيها المُعامل بين (١,٢٤- ٠,٧٧) وتضم ولايات آدرار، ولبراكنة، حيث إن الظروف مواتية بعض الشىء للقطاع الأول، كما أن عدم وجود أنشطة منافسة لهذا القطاع ساعده على النمو.

- **مجموعة بها توطُّن محدود:** ويتراوح فيها المُعامل بين (٠,٧٧-

٠,٢٩) وتضم هذه المجموعة ولايات : الترارزة ، إينشيرى ، وتيرس زمور . وفى هذه الولايات تزداد منافسة القطاعات الأخرى للقطاع الأول ، كما أن الظروف المناخية أقلُّ ملاءمة للقطاع الأول من المجموعة السابقة .

– **مجموعة لايتوطن بها القطاع** : وتضم الولايات التى يقل فيها المُعامل عن (٠,٢٩) وهى : نواكشوط ، وداخلة نواذيبو . ولاغرابة فى ذلك ؛ إذ إن الظروف الطبيعية السائدة فى هذه الولايات لا تشجع على تنمية هذا القطاع وخصوصًا فى ظل وجود قطاعات منافسة قوية (الصناعة ، الخدمات) .

ويتضح من التصنيف السابق أن هذا القطاع ذو توزيع منتشر على عدد كبير من الولايات ، وترتبط درجة انتشاره : طردًا مع توفر الظروف الطبيعية الملائمة له ، وعكسًا مع وجود أنشطة منافسة له ، وبناء على ذلك فمن الضرورى تشجيع هذا القطاع فى تلك الولايات ذات الظروف الملائمة له للاستفادة من هذه الميزة فى تعظيم الإنتاج والإنتاجية .

كما يتضح من التصنيف السابق أن هذا القطاع يشكل المصدر الحقيقى لدخل معظم السكان فى الأقاليم الداخلية (الريفية) ، وهذا يعنى أن أى استثمار فى هذا القطاع سيعود بالفائدة على شريحة كبيرة من السكان . وبما أن هذا القطاع هو عماد النشاط الاقتصادى فى معظم الأقاليم الداخلية ، كما أنه أهم القطاعات الاقتصادية من حيث توفير فرص العمل ، فإن تشجيعه لايعنى فقط الرفع من المستوى المعيشى لسكان هذه الأقاليم ولكنه يعنى أيضًا التحسين من مستوى المعيشة ، ومن كفاءة الخدمات فى الأقاليم الأخرى (الجاذبة

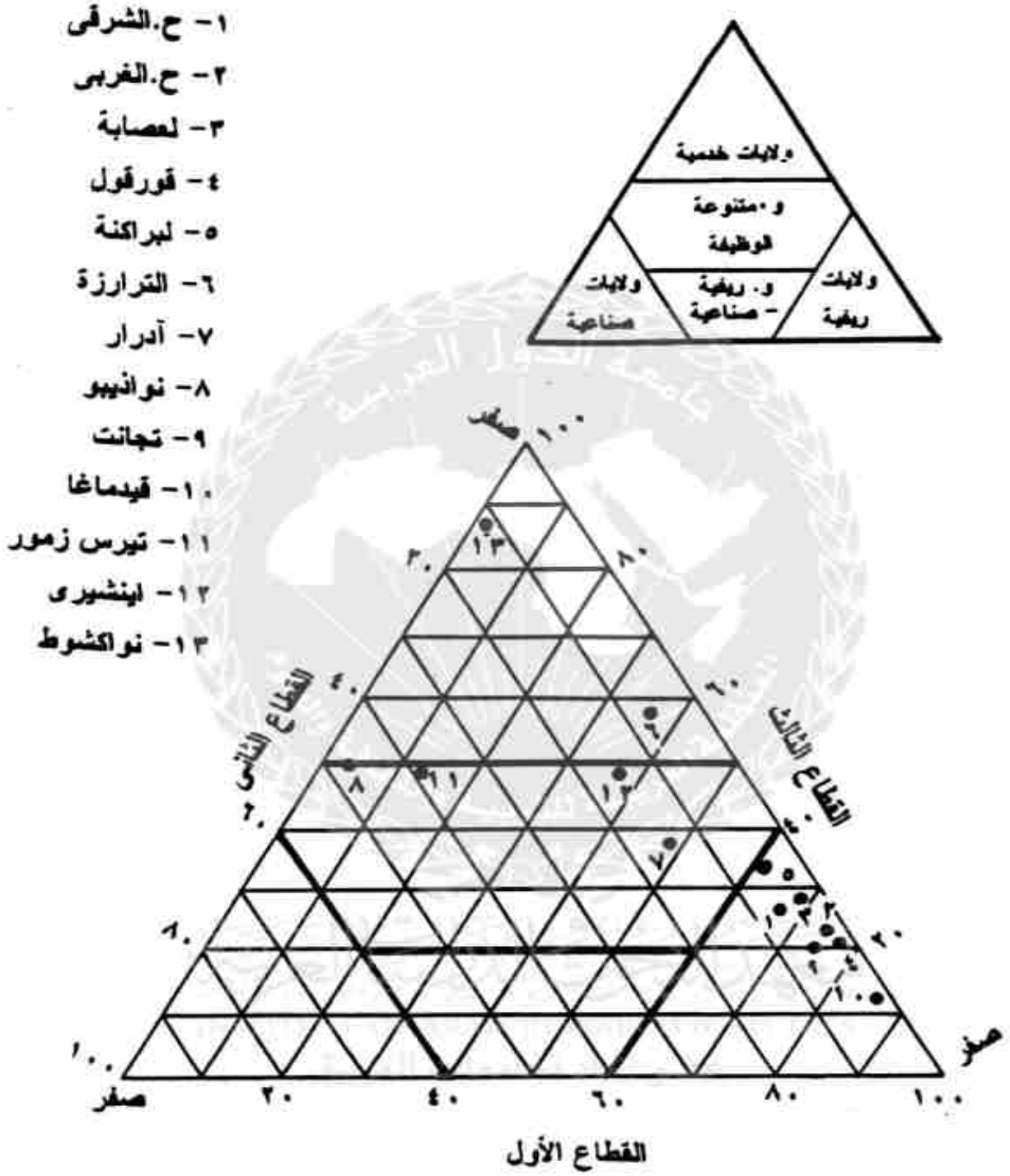

شكل رقم (٢)

التركيب القطاعى للعمالة فى الأقاليم

للسكان) ؛ لأن ذلك سيحد من الهجرة إلى هذه الأقاليم ، أى أن تنمية أقاليم الطرد السكانى أفضل من ملاحقة المشكلات الناجمة عن التركز السكانى فى أقاليم الجذب ، وأخيرًا ، فبما أن هذا القطاع لايحتاج إلى أيدى عاملة متعلمة أو متخصصة فإن تشجيعه هو الفرصة الوحيدة للاقتراب من نقطة التوظُّف الكامل فى الأقاليم الداخلية ؛ حيث تسود الأمية والمستويات التعليمية المنخفضة .

٢- توطن القطاع الثانى :

بالإمكان اعتمادًا على الجدول (٥) تقسيم الولايات الموريتانية حسب معاملات التوطُّن للقطاع الثانى إلى المجموعات التالية :

- **مجموعة بها توطُّن كثيف :** وتضم تلك الولايات التى يزيد فيها المُعامل على (١,٧) وتضم ولايتى : نواذيبو ، وتيرس زمور ، وهى العواصم الصناعية الأساسية ؛ إذ تتركز فى نواذيبو (صناعات الصيد البحرى ، الصناعات الحديدية ، صناعات تكرير البترول) ويتركز فيها ما يزيد على نصيبها العادل بنحو ست مرات من النشاطات الصناعية ، أما تيرس زمور (صناعة استخراج الحديد) فقد حصلت على أكثر من نصيبها العادل خمس مرات .

- **مجموعة بها توطُّن متوسط :** وتضم تلك الولايات التى يتراوح فيها المُعامل بين (١,٧- ١,٢) ، وتضم هذه المجموعة : إينشيرى ، (صناعة استخراج النحاس سابقا والذهب حاليا) ، وآدرار (البناء والأشغال العامة) ، ونواكشوط (الصناعات التحويلية) حيث تتركز أغلب الصناعات التحويلية ، إلا أن أهمية نواكشوط النسبية من حيث عدد السكان قللت من أهمية هذا

التركز الصناعى وبالتالى معامل التوطن.

- مجموعة بها توطن محدود: ويتراوح فيها المُعامل بين (١,٢- ٠,٧) ولاتضم سوى ولاية تجانت.

- **مجموعة لا يتوطن بها القطاع**: وتضم تلك الولايات التى يقل فيها المُعامل عن (٠,٧)، وتضم بقية الولايات وهى على الترتيب: لبراكنة، الترارزة، الحوض الشرقى، الحوض الغربى، لعصابة، قورقول، قيدماغا، وبالإمكان تنمية القطاع الصناعى فى هذه الولايات من خلال استغلال منتجاتها الزراعية الرعوية كمدخلات لصناعات تحويلية ناجحة.

ومن خلال التصنيف السابق يمكن ملاحظة ما يلى:

- أن هذا القطاع يتسم بنسبة تركُّز كبيرة فى مناطق قليلةٍ بسبب طبيعة توزيع المناجم من ناحية، والمسطحات المائية بالنسبة لصناعة الصيد البحرى من ناحية أخرى؛ ولذلك فمن الضرورى التركيزُ على إعادة توزيع الصناعات التحويلية لتحقيق توازن إقليمى فى هذا القطاع.

- أن خلْق صناعات فى الأقاليم الداخلية وفى مجالات منسجمة مع- وليست منافسة- القطاعات الأساسية فى هذه الأقاليم سيؤدى إلى زيادة حجم الأنشطة الاقتصادية، ولكى يتم ذلك بصورة مُثْلى لابد من وضع استراتيجية إقليمية لتوزيع الإستثمارات الصناعية بحيث تحقق أعلى عائد، وأفضلَ توزيع، وأحسنَ تكامل ممكن.

- يجب أن يكون من أهم الأولَويات فى هذه الاستراتيجية تشجيعُ القطاع الخاص، ووحدات الحكم المحلى، على إقامة المشروعات الصناعية التعاونية الصغيرة بشكل يُدّعم جهود الدولة فى تحقيق التوازن الإقليمى فى القطاع الصناعى.

٣- توطن القطاع الثالث:

يتوزع القطاع الثالث (الخدمى) أساسًا بين الأنشطة التجارية، ومجال الإدارة، والمصالح الحكومية، أما مجالات النقل والمواصلات والبنوك والتأمين فلا تزال محدودةَ الأهمية خصوصًا فى الأقاليم الداخلية.

ويكاد يتفق النشاطان الرئيسيان (التجارة، والإدارة الحكومية) من حيث نَمط توزيعهما؛ حيث إن الإدارات والمصالح الحكومية تتركَّز عادة فى مناطق الثِّقَل السكانى فى عواصم الولايات والمقاطعات، وهى نفسها التى تشكل غالبًا أسواقًا رائجة للأنشطة التجارية؛ ولهذا فإن توزيع هذا القطاع ذو نمط أكثر انتشارًا من القطاعين السابقين، ويمكن تقسيم الولايات الموريتانية حسب معاملات توطُّن هذا القطاع إلى المجموعات الرئيسية التالية:

- **مجموعة بها توطن خدمى شديد:** ويتراوح فيها المُعامل بين (٢,٠٦- ١,٤٧) ولا تضم سوى العاصمة نواكشوط؛ مما يُظهر حجم التركز الكبير - وغير المقبول - لهذا القطاع فى العاصمة نواكشوط دون بقية الولايات.

- **مجموعة بها توطُّن خدمى متوسط:** حيث يتراوح فيها المُعامل بين

(١,٤٧- ٠,٨٨) وتضم ولايات: الترارزة، ونواذيبو، وإينشرى، وتيرس زمور، وآدرار. ويرجع هذا التركز الخدمى إلى جهود شركات استخراج المعادن فى هذه المناطق فى إقامة بِنَية خدمية خاصة بمناطق عملها، أما بالنسبة لولاية الترارزة فقد أدى موقعها الذى يشكل بوابةً رئيسيةً على السنغال إلى ارتفاع نسبة النشاط التجارى بها.

- **مجموعة بها توطُّن خدمى محدود**: ويتراوح فيها المُعامل بين (٠,٨٨- ٠,٣) وتضم بقية الولايات وهى على الترتيب: لبراكنة، الحوض الشرقى، لعصابة، الحوض الغربى، قورقول، تجانت، قيدماغا. حيث لاتحظى جميعها بنصف المتوسط الوطنى من هذا القطاع رغم تواجد الإدارات الحكومية، وضعف الأنشطة والقطاعات الأخرى بها؛ مما يستدعى ضرورة الاهتمام بتطوير القطاع الخدمى بهذه الولايات.

ولا شك أن تنمية هذا القطاع ستكون سببًا فى نمو القطاعات الزراعية والصناعية، كما أنه (أى القطاع الخدمى) سيزدهِر بنمو هذه القطاعات الأخرى، وتأتى الخدمات التعليمية والصحية وخدمات المياه النقية والكهرباء كضرورات خدمية لاغِنَى عنها لإحياء هذه الأقاليم الداخلية التى أدى إهمالها، ولعقود عديدة، إلى الكثير من المشكلات التنموية المتراكمة والمعقدة.

جدول رقم (٥)
معاملات التوطن للقطاعات الثلاث (١٩٨٨)

البيان / الولاية	القطاع الأول		القطاع الثانى		القطاع الثالث	
الحوض الشرقى	١,٣٤	٦	٠,٤٧	٩	٠,٦٩	٨
الحوض الغربى	١,٤٨	٣	٠,٣٦	١٠	٠,٥٥	١٠
لعصابة	١,٣٦	٥	٠,٣٤	١١	٠,٦٩	٩
قورقول	١,٥٢	٢	٠,٣٣	١٢	٠,٥١	١١
لبراكنة	١,٢٢	٧	٠,٦٤	٧	٠,٨١	٧
الترارزة	٠,٧٥	٩	٠,٦٠	٨	١,٣٨	٢
آدار	٠,٩٨	٨	١,٥٢	٤	٠,٩٢	٦
نواديبو	٠,٠٥	١٢	٥,٧٢	١	١,٢٠	٣
تجانت	١,٤٨	٣	٠,٧١	٦	٠,٤٨	١٢
قيدماغا	١,٧١	١	٠,١٩	١٣	٠,٣٠	١٣
بيرس رمور	٠,٢٩	١١	٤,٧٣	٢	١,١٢	٥
إينشيرى	٠,٧٥	٩	١,٧٠	٣	١,١٦	٤
نواكشوط	٠,٠٥	١٢	١,٤٢	٥	٢,٠٦	١
موريتانيا	×		×		×	

- قام الباحث بحساب هذا الجدول من الجدول رقم (٢) .
- تـم حساب معامل التوطن حسب الصيغة التالية :

$$I_{ER} \div I_{En}$$

رابعا : الشبكات الإقليمية للنقل البرى .

تعطى كثافة شبكة الطرق البرية مؤشرًا دالًا على مستوى التنمية الاقتصادية فى الدولة ، كما يعكس مدى انتشار أو تركُّز هذه الشبكة حجمُ التفاعل الداخلى بين الأقاليم وداخل كل إقليم على حدة .

وفى الأقاليم الداخلية - فى العالم النامى - لوحظ أن « ضعف إمكانية تحقيق شبكة جيدة للنقل يفرض قيودًا شديدة على إمكانية إنتاج سلع تزيد على حاجة السوق المحلى المحدود جدًّا بحد ذاته[١٢] وهكذا يبدو الارتباط قويًا بين العُزلة الطبيعية والعُزلة الاقتصادية »[١٣] .

ولابد أن العُزلة الطبيعية والاقتصادية تُشكِّل مناخًا ملائما للدعوات الانفصالية ، وهكذا تظهر ضرورة تنمية شبكات النقل والمواصلات لتعزيز التقدم الاقتصادى ولتقوية الوحدة السياسية للدول .

ولدراسة مدى كفاية وكثافة الشبكات الإقليمية ، ومدى التفاوت الإقليمى فى هذا المجال سيعالِج الباحث كثافة شبكة الطرق البرية (طرق السيارات ، والسكك الحديدية) إلى المساحة من ناحية ، وإلى السكان من ناحية أخرى ، انظر الخريطة رقم (٣) .

١- كثافة الشبكة إلى المساحة :

تقاس هذه الكثافة بحساب عدد الكيلومترات الطولية للطرق إلى كل (١٠٠٠ كم مربع) من المساحة ؛ وحيث إن هناك تفاوتًا كبيرًا بين مساحات

الأقاليم المختلفة فإن هذا المؤشر يعطى صورة حقيقية لوضع شبكة الطرق النسبى فى كل ولاية حسب حجمها المساحى النسبى .

واعتمادًا على الجدول رقم (٦) يمكن تصنيفُ الأقاليم الموريتانية حسب هذا المؤشر إلى المجموعات التالية :

– **أقاليم ذات شبكة عالية الكثافة** : وهى التى تزيد فيها كثافة الشبكة إلى المساحة بصورة هائلة عن بقية الولايات ، ولا تضم هذه المجموعة سوى العاصمة نواكشوط التى تتجاوز فيها الكثافة (٥٦,٢ كم/ ١٠٠٠ كم مربع) ، ويرجع هذا الرقم الشاذ إلى المساحة الإدارية الصغيرة للعاصمة من جهة ، وكذلك إلى كون العاصمة تُشكِّل العقدة المركزية التى تنطلق منها أهمُّ محاور الطرق الوطنية وخصوصًا المُعَبَّدةَ منها ، وتضم هذه المجموعة (٠,٠١٪) من مساحة الدولة فى حين تحتكر (٢,٥٣٪) من الشبكة الكلية .

– **أقاليم ذات شبكة كثيفة** : وتتراوح فيها الكثافة بين (١٧,٩٨ و١٢,٢٣كم/ ١٠٠٠كم مربع) وتضم هذه المجموعة ولايات : نواذيبو ، قورقول ، لبراكنة ، وتتميز جميع هذه الولايات بصغر مساحاتها ، وتوفُّر شبكة طرق جيدة بها (مُعبَّدة فى لبراكنة ، مُحسَّنة فى قورقول ، وسكك حديدية فى نواذيبو) ، ورغم أن هذه المجموعةَ لاتشغل من المساحة سوى (٦,٢٤٪) ، إلا أنها تحتكر (٢٩,٦٪) من شبكة الطرق .

– **أقاليم ذات شبكة متوسطة الكثافة** : وتتراوح فيها الكثافة بين (١٢,٢٣ و٦,٤٨ كم/ ١٠٠٠ كم مربع) وتضم ولايات : قيدماغا ، والترارزة . ففى قيدماغا

جدول رقم (٦)
كثافة شبكة الطرق البرية إلى المساحة والسكان
(الطرق المعبدة والمحسنة والسكك الحديدية)

الولاية	عدد السكان (١٩٨٨)	المساحة (كم ٢)	الشبكة البرية (كم)	كثافة الشبكة إلى المساحة*	ت	كثافة الشبكة إلى السكان**	ت	مجموع النقاط	الترتيب النهائي
الحوض الشرقي	٢١٢٢٠٣	١٨٢٧٠٠	١٩٠	١,٠٤	١٢	٠,٩٠	١١	٢٣	١٣
الحوض الغربي	١٥٩٢٩٦	٥٣٤٠٠	٢٣٤	٤,٣٨	٨	١,٤٧	٨	١٦	٨
لعصابة	١٦٧١٢٣	٣٦٦٠٠	٢١٠	٥,٧٤	٧	١,٢٦	٩	١٦	٨
قورقول	١٨٤٣٥٩	١٣٦٠٠	١٨١	١٣,٣١	٣	٠,٩٨	١٠	١٣	٦
لبراكنة	١٩٢١٥٧	٣٣٠٠٠	٤١٨	١٢,٦٧	٤	٢,١٨	٦	١٠	٢
الترارزة	٢٠٢٥٩٦	٦٦٥٢٠	٤٧٧	٧,١٧	٦	٢,٣٦	٥	١١	٤
آدرار	٦١٠٤٧	٢١٥٣٠٠	٤٢٣	٢,٠١	١٠	٧,٠٩	٢	١٢	٥
نواذيبو	٦٣٠٣٠	٢٢٩٨٠	٣٢٠	١٣,٩٣	٢	٥,٠٨	٤	٦	١
تجانت	٦٤٩٠٨	٩٥٢٠٠	١٤٠	١,٤٧	١١	٢,١٦	٧	١٨	١٢
قيدماغا	١١٦٤٣٦	١٠٣٠٠	٧٨	٧,٥٧	٥	٠,٦٧	١٣	١٧	١١
تيرس زمور	٣٣١٤٧	٢٥٢٩٠٠	١٩٠	٠,٧٥	١٣	٥,٧٣	٣	١٦	٨
إينشيري	١٤٦١٣	٤٦٨٠٠	١٥٤	٣,٢٩	٩	١٠,٥٤	١	١٠	٢
نواكشوط	٣٩٣٣٢٥	١٤٠٠	٧٨,٨	٥٦,٢٩	١	٠,٢٠	١٣	١٤	٧
موريتانيا	١٨٦٤٢٣٦	١٠٣٠٧٠٠	٣١٠٤	٣,٠١	×	١,٦٧	×	×	×

* الكثافة محسوبة بنسبة (كم من الطرق إلى كل ١٠٠٠ كم مربع من المساحة) .

** الكثافة محسوبة بنسبة (كم من الطرق إلى كل ١٠٠٠ نسمة من السكان) .

ت : ترتيب الولايات حسب الكثافة

– جميع الكثافات والترتيب من حساب الباحث اعتمادا على المصادر التالية :

– المساحة : إدارة الإحصاء ، المكتب المركزي لتعداد السكان ، النتائج ذات الأولوية : تعداد ١٩٧٧ ، ص ٢٢ .

– السكان : R.P. DU RESSENSSEMENT 1988, V:1

– قام الباحث بحساب أطوال الطرق (طرق السيارات المعبدة والمحسنة والسكك الحديدية) ونصيب كل ولاية منها اعتمادا على :

* خريطة موريتانيا بمقياس رسم ١/٣٠٠٠٠٠٠ .

* وزارة التجهيز والنقل L.ANNUAIRE (CLASSIFICATION ROUTES NATIONALS, 1989) STATISTIQUE, 1989

أدى صغر المساحة (أصغر المساحات بعد نواكشوط) رغم أن بها أقلَّ الشبكات إلى توسط الكثافة بها، أما ولاية الترارزة فقد غطَّى على مساحتها الكبيرة مرورُ جميع الطرق المؤدية إلى العاصمة (نواكشوط) عبَّرها مما أحدث بها شيئًا من التوازن بين المساحة وأطوال الشبكة. وتعد ولاية لعصابة ذات المساحة المتوسطة مدينة لطريق الأمل الذى يخترقها من الغرب إلى الشرق بالحفاظ على نسبة كثافة متوسطة بها.

وتضم هذه المجموعة (٧,٥٨٪) من مساحة الدولة، ولكنها تضم (١٧,٨٨٪) من مجموع أطوال الشبكة.

- **أقاليم ذات شبكة منخفضة الكثافة**: وتتراوح فيها الكثافة بين (٦,٤٨- ٠,٧٣ كم/ ١٠٠٠ نسمة) وتضم بقية الولايات حيث تُشَّكل هذه الولايات وحدها (٨٦,٠٨٪) من مساحة الدولة، ولكنها لاتحظى بغير (٤٩,٩٩٪) من مجموع أطوال الشبكة؛ مما يعكس عدم العدالة فى توزيع شبكة الطرق البرية وإن كانت بعض هذه الولايات قليلة السكان ومحدودة التجمعات السكانية بشكل يجعل شَقَّ الطرق قليل الجدوى اقتصاديا واجتماعيا مثل ولايات (إينشيرى، آدرار، تيرس زمور) إلا أن هذا الاعتراض مردود عليه بالقطع بالنسبة لبقية الولايات (الحوض الشرقى، والغربى، وتجانت).

وفى الختام يُلاحظ أن المتوسط العام للكثافة لايتجاوز (٣كم/ لكل ١٠٠٠كم مربع) مما يعكس الحاجة إلى المزيد والمزيد من الاستثمارات فى مجال الطرق.

٢- كثافة الشبكة إلى السكان :

تعكس كثافة الشبكة إلى السكان نصيب الفرد من شبكة الطرق ؛ مما يظهر مدى العدالة فى توزيع المشروعات الخاصة بشبكات النقل البرى بين أجزاء المعمور الموريتانى ؛ إذ إن توفير شبكة جيدة للمواطن فى موقعه يسهِّل عليه عملية تسويق منتجاته فى أسواق جديدة ، كما توفِّر له الحصول على احتياجاته بأسعار منخفضة نظرًا لانخفاض تكلفة النقل ؛ مما يزيد من القيمة الحقيقية لدخله ويرفع من مستوى معيشته .

ويبلغ المتوسط الوطنى لكثافة الشبكة إلى السكان (١,٦٧كم/ ١٠٠٠نسمة) ويمكن تصنيف الأقاليم الموريتانية بناء على هذا المؤشر إلى المجموعات التالية :

- **أقاليم ذات شبكة كثيفة** : وتتراوح فيها الكثافة بين (١٠,٥٤ و ٧,٠٩كم/ ١٠٠٠ نسمة) ولا تشمل هذه المجموعة سوى ولايتى إينشيرى وآدرار ، ولا يرجع السبب هنا إلى كثافة الشبكة بقدر ما يرجع بالأساس إلى نُدرة السكان ، وتُعَد ولاية إينشيرى أقلَّ الولايات سكانًا ، وقد كان استخراج معدِن النحاس فيها سببًا فى بناء الطريق المُعَبَّد الذى يربطها بالعاصمة نواكشوط حيث ميناء تصدير الخامات النحاسية .

ورغم أن عدد سكان هذه المجموعة لايتجاوز (٤,٠٦٪) من إجمالى السكان ، إلا أنها تسيطر على (١٨,٩٪) من مجموع أطوال الشبكة الوطنية .

– **أقاليم ذات شبكة متوسطة الكثافة** : وتتراوح فيها الكثافة بين (٧,٠٩ و ٣,٦٤كم/ ١٠٠٠ نسمة) وتضم ولايات : وتيرس زمور ، ونواذيبو . وتتميز بقلة السكان من ناحية ، وامتداد السكة الحديدية الوحيدة فى البلاد عبرها ، ومن المفارقات أنه لاتوجد فى هذه المجموعة أية طرق إقليمية مُعَبَّدة ، وكل ما هناك هو بعض الطرق المحسنة المحدودة ، وفى هذه المجموعة يتركز حوالى (٥,١٦٪) من السكان ، ولكنها تنعم بحوالى (١٦,٤٪) من مجموع أطوال الطرق .

– **أقاليم ذات شبكة منخفضة الكثافة** : وتتراوح فيها الكثافة بين (٣,٦٤ و ٠,٢كم/ ١٠٠٠نسمة) وتضم هذه المجموعة (٩٠,٧٨٪) من مجموع السكان ولكنها لا تحظى بغير (٦٤,٧٪) تقريبًا من مجموع أطوال الطرق ، وتضم هذه المجموعة كل ولايات الثِّقَل السكانى بما فى ذلك العاصمة نواكشوط ، ورغم أن أهم الطرق المُعَبَّدة تمرُّ عبر هذه الولايات (طريق الأمل ، طرق نواكشوط روصو ، وطريق نواكشوط – أكجوجت) إلا أن المُرجِّح السكانى كان أقوى . ويمكن تقسيم هذه المجموعة إلى قسمين رئيسيين هما :

– القسم الأول ويضم : الولايات التى تزيد فيها النسبة عن (٢) وتضم ولايات الترارزة ولبراكنة وتجانت . وتوجد فى هذه الولايات شبكة طرق هامة خصوصًا فى الترارزة (ثلاث طرق مُعَبَّدة) ، ولبراكنة (ثلاث طرق مُعَبَّدة) أما تجانت فلا يوجد بها غير طريق مُحَسَّن واحد ، ولكن سكانها قليلون مقارنة ببقية ولايات المجموعة مما رفع الكثافة بها .

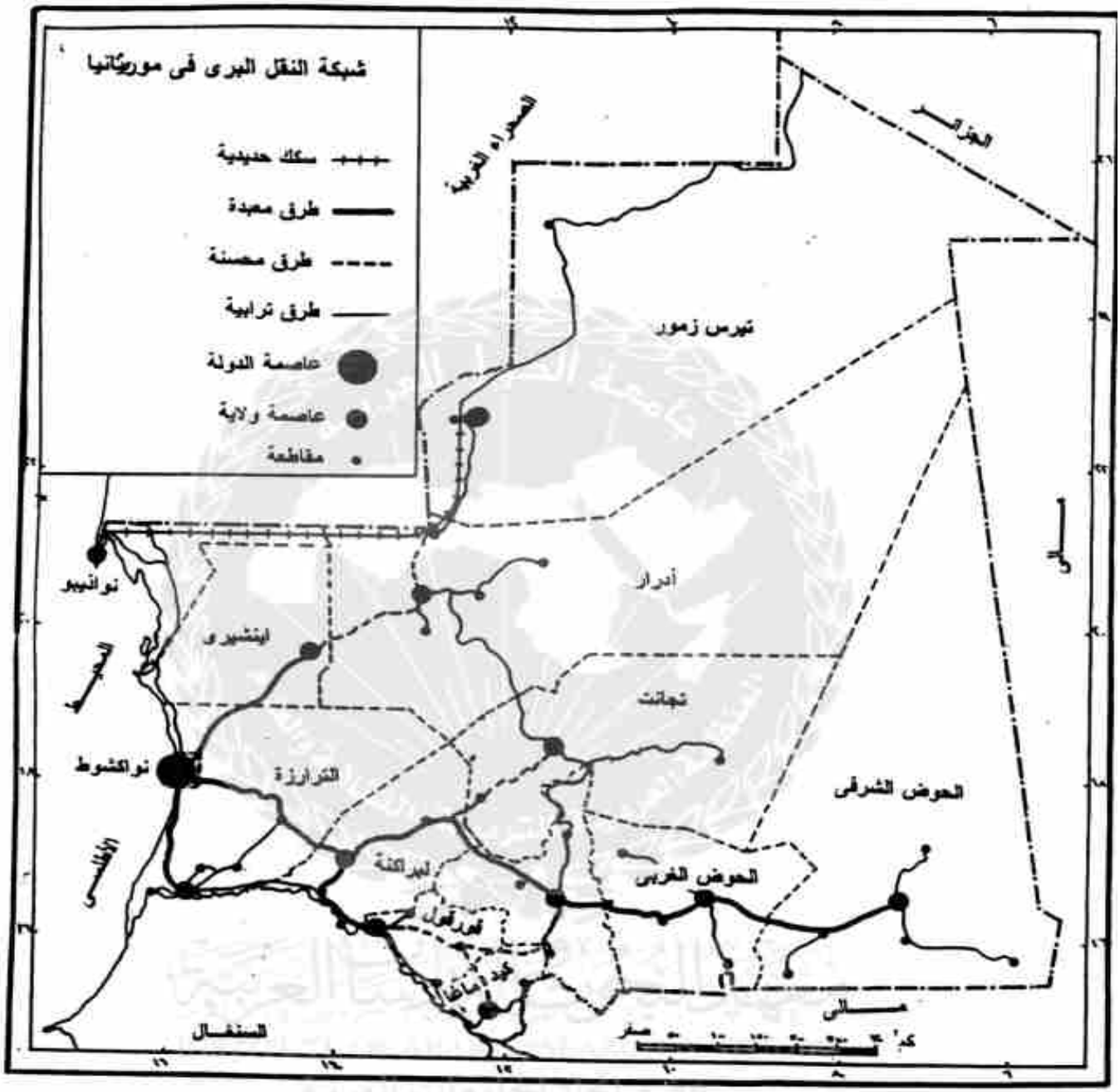

الخريطة رقم (٣) شبكة النقل البرى فى موريتانيا

- أما القسم الثانى : فيضم بقية الولايات وهى : الحوض الغربى ، ولعصابة ، وقورقل ، والحوض الشرقى ، وقيدماغا . ورغم أن ولايات هذا القسم تمثل (٦٦,١٣٪) من مجموع السكان إلا أنها لا تضم سوى (٣١,٣٪) من مجموع أطوال الطرق .

٣- كثافة الشبكة إلى (المساحة والسكان معًا)

يَعيبُ كثافة الشبكة إلى المساحة أنها تتجاهل أعداد السكان الذين ترتبط بهم حيوية الحركة الاقتصادية على مسارات النقل ، أما كثافة الشبكة إلى السكان فإنها تتجاهل البُعد المكانى للأنشطة وطبيعة توزيع المراكز العمرانية وانتشار السكان على الحيِّز المعمور فى بلدٍ أهمُّ ميزاته اتساع مساحته الكلية ، والتباين الكبير بين أقاليمه من حيث المساحة ، والذى يكاد يرتبط بصورة عكسية مع التباين الإقليمى من حيث الأحجام السكانية ؛ إذ إن الأقاليم الأندر سكانًا فى موريتانيا هى نفسها الأقاليم الأكبر مساحة .

ومن أجل الحصول على مقياس أكثر دقة ، لايتجاهل السكان ولا يغفل المساحة ، قام الباحث بترتيب الولايات حسب كثافة الشبكة إلى المساحة ، ثم قام بترتيبهم حسب كثافة الشبكة إلى السكان ، واعتمادًا على مجموع الترتيبين قام الباحث بترتيب الولايات مرة أخرى ليحصل على مقياس مشترك للمساحة والسكان معًا كما فى الجدول رقم (٦) .

الخاتمة والتوصيات .

لعملية التخطيط ثلاثة أبعاد : بعد قطاعى ، وبعد زمنى ، وبعد مكانى ، ولقد اشتركت جميع الخطط المطبّقة فى موريتانيا فى إهمال البعد المكانى ، وقد أوضحت هذه الدارسة بعض النتائج الوخيمة لتلك الخطط والتى اتضحت فى التوزيع المُشَوَّه للقوى العاملة ، وللقطاع الصناعى ، ولشبكات الطرق ؛ مما انعكس على الأداء العام للاقتصاد الموريتانى ، ولم تحقق خطط التنمية الأهداف المرجوَّة بسبب تعطيل الموارد التنموية فى الأقاليم الريفية ، وتفاقم المشكلات الناجمة عن تخلُّف هذه الأقاليم ، وأصبحت هنالك فوارق جليةٌ بين الأقاليم تقف عائقًا دون تطور متناسب للتنمية على مستوى الدولة ككل .

وبما أن قوى السوق تميل إلى زيادة الفوارق الإقليمية وتوسيعها ؛ ولأن الدولة لأسباب داخلية وخارجية اتجهت فى الفترة الأخيرة إلى اعتماد منهج اقتصاد السوق بصورة صريحة ، فإنه من الضرورى إتخاذ اجراء مُوازٍ للتخفيف من ميل الأنشطة الاقتصادية الطبيعى نحو التركز ، وذلك بإدخال البعد المكانى كبُعْد منظِّم لجهود التنمية لتحقيق توزيع أكثر كفاءة وعدالة لفرص وثمار التنمية على امتداد الحيِّز الجغرافى الوطنى .

إن إعادة التوزيع الإقليمى يستلزم من الدولة توطين مجموعة من المشروعات فى الأقاليم الأقل حظًا فى التنمية ، وعليها فى بعض الأحيان أن تتغاضَى عن الموقع الأمثل (من وجهة النظر المالية) إلى مواقع أخرى فى الأقاليم

المتخلفة ولكن بشرط أن تتحقق من :

- مدى استخدام هذه المشروعات للمواد ومستلزمات الإنتاج بالإقليم الأقل نموًا ، والتى لم تكن مستخدمة من قبل أو كانت مستخدمة بكميات أو بأسعار أقل .

- فرص العمل التى يتيحها المشروع لأبناء المنطقة بشكل مباشر أو غير مباشر .

- إضافة إلى علاقات التكامل التى يمكن أن تنشأ داخل المنطقة بين المشروع والمشروعات الأخرى ، وكذلك المشروعات التى يمكن أن تنشأ لتمُدَّ المشروعات المذكورة بالخامات والمستلزمات وتلك التى يمكن أن تستخدم منتجاته .

- وأخيرًا القيمة المضافة التى يحققها المشروع لأبناء المنطقة ويتم حسابها من خلال تخفيض القيمة المضافة للمشروع بالتحويلات أو الدخول التى تتجه إلى أفراد من خارج المنطقة[١٤] .

وأُضيف بأنه لابد من دراسة الآثار السلبية الناتجة عن إقامة المشروع الجديد فى المنطقة مثل التلوث البيئى ، أو منافسة المشروع الجديد لأنشطة أخرى بالإقليم يعتمد عليها العديد من سكان المنطقة ، إلى غير ذلك من السلبيات .

وينصح الباحث باعتماد الإجراءات التالية لخلق الظروف الملائمة لانطلاق تنمية متوازنة على المستوى الإقليمى :

- إدراج البعد المكانى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتوزيع مشروعات الخطط الاقتصادية والاجتماعية إقليميًا وفقًا لمقررات استيراتيجية بعيدة المدى للتنمية الإقليمية .

- توزيع الاستثمارات على القطاعات والأقاليم بشكل يشجع القطاعات الأكثر انتشارًا مكانيًا ، والأقاليم الأكثر فقرًا وتخلفًا ، ووضع الحوافز المباشرة (مثل تخفيض الضرائب وزيادة الإعفاءات) ، وغير المباشرة (مثل توفير البنية الأساسية) لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى الأقاليم الداخلية ، والتخفيف من تركز المشاريع فى الأقاليم المنمّاة .

- توفير الوسائل الضرورية لزيادة القيمة المضافة للمنتجات الريفية فى أقاليم الطرد السكانى ، وخلق أنشطة جديدة بشكل يوفر دخولًا كافية تشجع سكان هذه الأقاليم على البقاء فيها وعدم الهجرة إلى مناطق الجذب .

- وضع الحلول الضرورية للمشكلات الناجمة عن الجفاف والتصحر من خلال البحث عن أفضل تقنيات الاستفاد من المياه ، والعمل على التقليل من الآثار السلبية لتذبذب الأمطار على الثروة الحيوانية وعلى المراعى وعلى الزراعة ، وحماية المناطق المهدَّدة بزحف الرمال .

الهوامش

(١) ج . جازيس – ج . دومينجو ، دراسات فى جغرافية التنمية ، ترجمة محمد على بهجت الفاضلى ، ومحمد عبد الحميد الحمادى ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٩٦، ص ١٠٩.

(٢) السيد محمد الكيلانى ، التخطيط الإقليمى فى مصر : بعض قضاياه النظرية ومشاكله التطبيقية ، مذكرة خارجية رقم ١٤٣٣، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٩١، ص ١٣.

(٣) جمال حمدان ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٦، ص ٢١٩.

(٤) أبو بكر متولى ، فى الإطار العام للتخطيط الإقليمى ، مذكرة داخلية رقم (٢١١) ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٨٨، ص ١١.

(٥) جمال حمدان ، القاهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١٨.

(٦) جى . بى ديكنسون وآخرون ، جغرافية العالم الثالث ، تعريب طه النجم ، ومكى محمد عزيز ، وحدة البحث والترجمة بقسم الجغرافيا بجامعة الكويت ، ١٩٨٨، ص ٤٠٣.

(٧) أبو بكر متولى ، فى الإطار العام للتخطيط الإقليمى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧.

(٨) عبد النعيم مبارك ، مقدمة فى الموارد واقتصادياتها ، بيروت ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، ١٩٩٢، ص ٢٧٨.

(٩) السكان النشطون اقتصاديًا هم السكان فى فئات الأعمار الواقعة بين (١٥– ٦٥) ، وفى تعداد (١٩٨٨) تم اعتبار السكان النشطين اقتصاديًا هم السكان فوق (١٠ سنوات) نظرًا لطبيعة الاقتصاد الموريتانى الذى تنتشر فيه عمالة الأطفال .

(١٠) حسن عبد القادر صالح ، مدخل إلى جغرافية الصناعة ، عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥، ص ١٤٣.

(١١) محمد حسن فج النور ، مجالات التخطيط الإقليمى وأساليبه التحليلية ، مذكرة خارجية رقم ١٠٤٠، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٩١، ص ١٤٣.

(١٢) فى موريتانيا مثلًا لايزيد سكان (٩٣٪) من مجموع التجمعات البشرية على (١٠٠٠ نسمة) فقط .

(١٣) جى ، بى ديكنسون ، جغرافية العالم الثالث ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٥٦.

(١٤) صالح حسن مغيب ، دراسات الجدوى الفنية والمالية والاقتصادية للمشروع ، نحو منهجية متكاملة ، مذكرة رقم (١٥٤٨) ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٩٥، ص ٧٢.